

الغيبية وتالوا ما دون منهما واخص الواجب قلنا
 تزكيم فضل المباح **خطاب الوضوح** كما يحكم على الوضوح
 بالسببية الوضوحية كان وال المعنوية كالاستكثار
 والملاءمة والظمان والعقوبات وباللذات المحرمة تنقضي
 نقض الحكم كالأثوة في القضاة والسبب حكمي مخل
 بحكمة السبب كالدين في الزكاة فان كان المستلزم عدداً
 فهو الشرط فيهما كالفدية على التسليم والطهارة واما
 الصيغة والبطان او الحكم بهما فامر محقق لانها اما
 كون الفعل مستقلاً للقضاء واما موافقة امر الشرع
 والبطان والفتاد نقضها الحنفية الفاسد
 المشروع باضله الممنوع بوصفه واما الرخصة

فالمشروع لعذر مع قيام المحرم لولا العذر كما حظر
 الميتة للمضطر والعصر والفظن في السفن واجبا
 ومندوبا وبأوجه **الحكم** وفيها الامتثال
 شرط المطلوب الامكان ونسب خلافه الى الشرع
 والاجماع على صحة التكليف بما علم الله انه لا يقع لسا
 لوضوح التكليف بالمستحيل لكان مستندا على الحصول لانه
 معنى الطلب ولا يصح لانه لا يتصور وقوعه واستدنا
 حصوله فرغته لانه لو تصور مثبتا لزم تصور الامين
 على خلاف ما هيته وهو محال فان قيل لو لم يتصور
 لم يعلم اجاله الجمع بين الضدين لان العلم بصفة الشيء
 فرع تصور قلنا الجمع المتصور بجميع الخلاف وهو